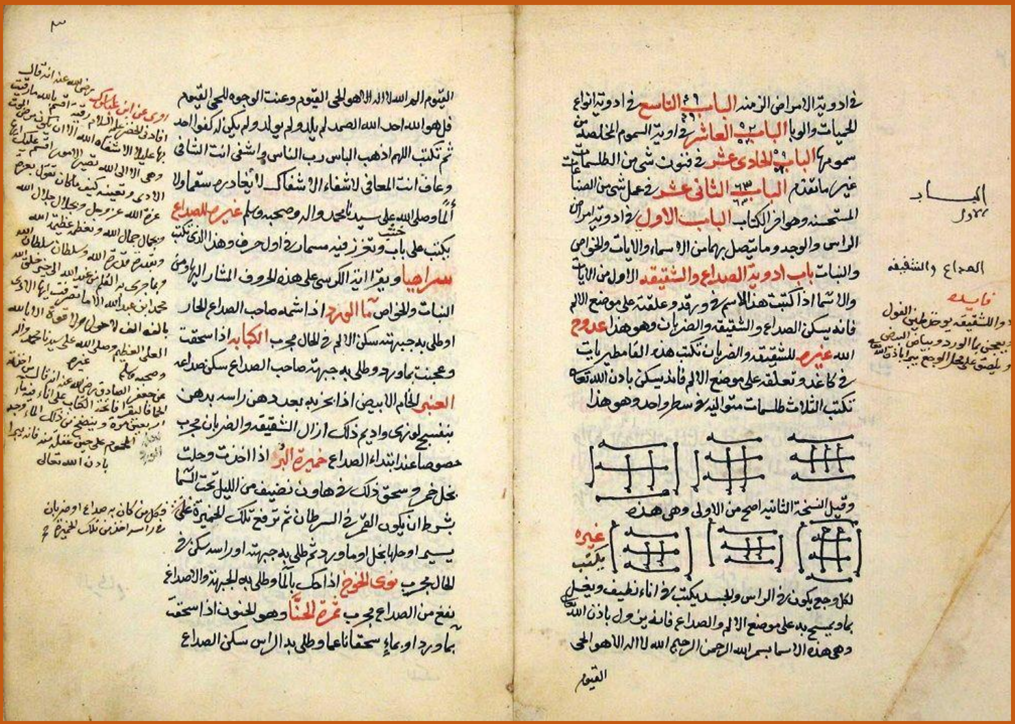
أ. د. ديزيره سقال

تحقيق المخطوطات

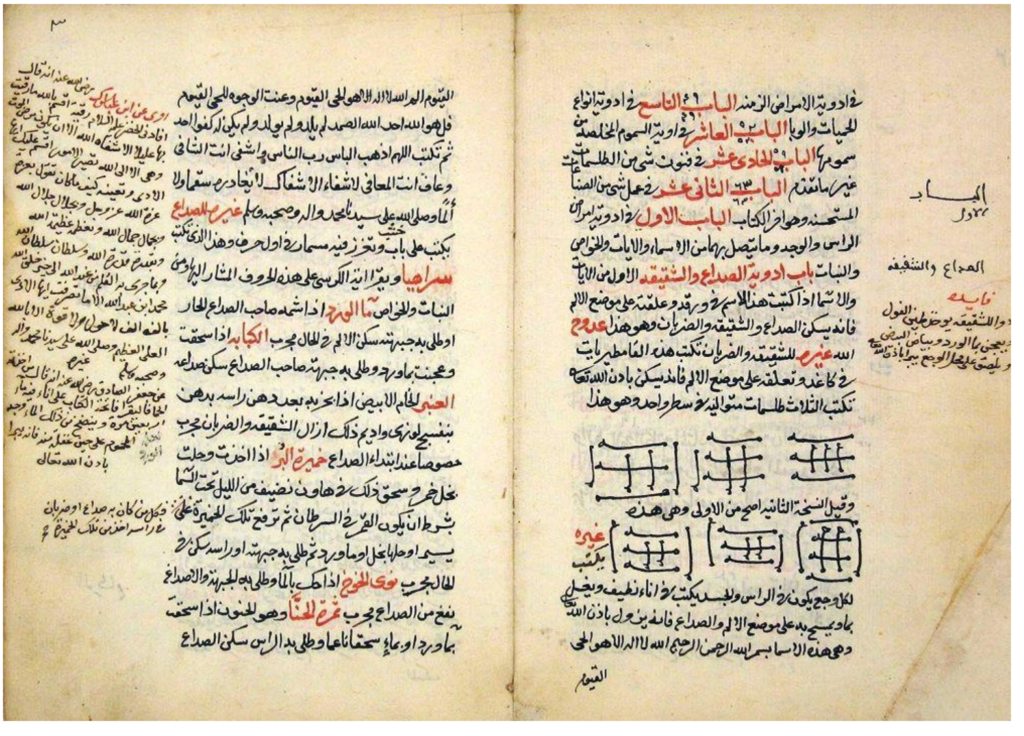


الجامعة اللبنانية
UNIVERSITE LIBANAISE

٢٠٢٠

أ. د. ديزيره سقال

تحقيق المخطوطات



الجامعة اللبنانية
UNIVERSITE LIBANAISE
٢٠٢٠

مدخل إلى تحقيق المخطوطات

ماذا يعني تحقيق المخطوطة؟

يخلط بعض شُرّاح الكتب بين شرح الكتاب وتحقيق المخطوطة، فنجدهم (أو نجد دار النشر) يكتبون على غلاف الكتاب المشروح: تحقيق فلان، وهو في الواقع شرح لما فيه، أو لأبياته (إذا كان شعرًا)، في حين أنّ التحقيق شيء آخر تمامًا.

من هنا لا بدّ لنا من توضيح معنى التحقيق، فهو عملية مركّبة تشمل جملة أمور، وتعني أنّ القارئ قد تثبّت من نص المخطوطة، وصوّبه، وتثبّت من خلوّه من التناقضات والهفوات، وعرضه على أنّه نسخة مثبته ونهائيّة صالحة للطباعة.

لهذا السبب نرى أنّ عمليّة التحقيق شيء آخر، مختلف تمامًا عن الشرح المذكور آنفًا، وهي أصعب منها بكثير.

المبحث الأوّل:
توثيق المخطوطة

لا يمكننا أن نتمّم عملية التحقيق من غير أن نوثّق المخطوطة التي بين أيدينا، لأنّ النقَلَة كانوا قديمًا يقعون في أخطاء عديدة. والسبب هو طبيعة عملهم النقليّ.

فمن المعروف أنّ العلماء كانواُ يْملون على تلاميذهم ما يريدون، ولم يكونوا يكتبونه هم بالضرورة، فينسب التلميذ إليهم ما يكتبونه. وأحيانًا، عندما ينقل الورّاق المادّة، تحدث بعض الأخطاء في نسبة الكلام، فيحصل تضارب في المخطوطة. كما أنّ بعض العلماء في اللغة كان يضع لتلميذه خطّة الكتاب، ويأذن له بكتابته وتدوينه، فينسبه بعضهم إليه هو، لا إلى تلميذه الذي نصّه، في حين أنّ بعضهم ينسبونه إلى العالِم نفسه، ما يجعل الناقلين على تضارب في

الآراء. مثال على ما نقول كتاب "العين" المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وهو أوّل معجم متكامل في اللغة العربيّة، نجد بعضهم ينسبه إلى الخليل بن أحمد في حين أنّ بعضهم الآخر ينسبه إلى تلميذه رافع بن نصر بن سيّار. بل أكثر من هذا، نجد بعض النسخ تذكر أنّه أخذ عن الأصمعيّ في بعض موادّ معجمه، وعن ابن الأعرابي، وكلّ منهما متأخّر عنه بعشرات السنين. ما دفع الزبيديّ (وهو لغويّ أندلسيّ ألّف مختَصرًا لمعجم "العين") إلى توثيق النص، لكي يرفع الالتباس، فحقّق في المسألة، ووجد أوّلًا أنّ الكتاب قد صدر من خراسان، لا من البصرة، وأنّ صدوره كان بعد وفاة الخليل بحوالَ ثمانين عامًا. وعاد إلى أسانيده ليتثبّت منها، فوجد أنّ التباسات كثيرة تسود هذه الأسانيد، كأنْ يروي الخليل عن الأصمعيّ وابن الأعرابيّ! كما عاد إلى كتابات جيلين من علماء اللغة المتأخّرين عن الخليل ليتحقّق إن كانوا قد أخذوا عن المعجم المذكور، أو استعملوه، أو ذكروه في كتاباتهم، فلم يجد شيئًا. وعاد بعضهم إلى المادّة، فتفحّصها، ووجدها مضطربة، لذلك أهملها بعض اللغويّين، ولم يأخذوا بها. كلّ هذا يثبت أنّ كتاب "العين" لم يضعه الخليل بنفسه، بل كتبه تلميذه رافع.

من هنا نرى أهميّة التوثيق قبل التحقيق. وبالعودة إلى توثيق الشعر، نجدُنا أمام مهمّة أصعب من هذه، لأنّنا نعرف أنّ في الشعر العربيّ كثيرًا من الأبيات المنحولة، أضافها بعض الرواة إلى القصائد التي يَرْوون، لغير سبب، وربّما أضافوا قصائد بكاملها، وربّما صوّبوا بعض الشعر الغثّ الذي جاءهم، فبات منحولًا. لذلك نجد الرواة الثقةَ يُوَثّقون ما ينقلون، كابن سلاّم الّذي وضع كتاب "طبقات الشعراء"، وهو من أشهر المصادر التي تنقل عن الشعراء والرواة الثقة، وساق فيه عددًا من القصائد أو الأبيات للجاهليّين والإسلاميّين من الشعراء، وأشار إلى ما وجده منحولًا من شعرهم، بعد أن تثبّت منه...

نفهم، بعد ما ذكرنا، أنّ التثبّت ممّا بين يدينا من المصادر أمر أساسيّ. ومن المفيد جدًّا أن يقوم المحقِّق، زيادةً في التثبُّت، بمقارنة أكثر من نسخة من المخطوطة التي يحقّقها ببعضها، ليكتشف الأخطاء التي يمكن أن تكون فيها، إذا كانت فيها أخطاء، لأنّ الناسخ قد يقع في خطإ خلال نسخه. أمّا إذا كانت المخطوطة بخطّ صاحبها نفسه فعندئذٍ نعرف أنّها صحيحة. أمّا نسخ تلاميذه فغالبًا ما تكون صحيحة أيضًا، في حين أن نسخ الورّاقين هي التي يمكن أن تقع الأخطاء المهمّة بين سطورها، فيلزم التثبّت من صحّة ما فيها.

في ما يلي مثال على التثبّت من الأمور في بعض الدراسات (أو المخطوطات)، وهو تحقُّق قام به بعض البحّاثة المشهود بقدرتهم ومهارتهم، من اسم الشاعر: أبي نُوَاس (بتخفيف الواو)، أو بهمزها (أبو نُؤاس)، أو بتشديدها (أبو نَوّاس). وفي ما يأتي نصّ هذا التحقيق:

"في تحقيق هذه اللفظة بطريقة منهجيّة نتّبع الخطوات التالية متحرّينَ الحقيقة العلمية: **أوّلًا**، الرجوع إلى الأصول الأوّليّة، وهي نسخ الديوان المخطوطة، **ثانيًا**، إلى طبعات الديوان، **ثالثًا**، إلى المصادر المختصّة بأبي نواس، **رابعًا**، إلى المصادر العامّة التي تناولت أبا نواس، **خامسًا**، إلى المصادر التي ذكرت ذا نواس (وهو في أساس كنية أبي نواس)، **سادسًا**، إلى المعاجم ولا سيّما القديمة كلسان العرب، **سابعًا**، إلى المراجع العربيّة الحديثة، **ثامنًا**، إلى المراجع الأجنبيّة ذات القيمة العلميّة الموثوق بها، **تاسعًا**، إلى قاعدة صوتيّة عامّة في التراث العربيّ (الميل إلى تخفيف الهمزة)، **عاشرًا**، إلى اسم كنية أبي نواس من خلال شعره.

أوّلًا – الأصول الأوّليّة: تعدّدت روايات ديوان أبي نواس، وأهمّها ثلاث: رواية أبي بكر الصولي، ورواية حمزة

الإصــــبهانيّ، ورواية توزون، وتعدّدت كذلك نســـخ هذه الروايات:

١ – رواية الصولي عدّة نسخ منها:

– نسـخة مكتبة أحمد باشـا باسـطنبول، رقم ٢٦٧.

– نســـخة مكتبة كوبريلي باســـطنبول، رقم ١٢٥٠.

– نســـخة مكتبة الأمبروزيانا، بميلانو، رقم ١٤١.

– نســـخة المكتبة الظاهريّة بدمشـــق، رقم ٧٨٧٧.

٢ – رواية حمزة الإصـــبهانيّ، هي كذلك متعدّدة النسخ، ومنها:

– نسخ مكتبة فاتح بإسطنبول، ذات الأرقام ٣٧٧٣، و٣٧٧٤، و٣٧٧٥.

– نسخة مكتبة راغب باشا بإسطنبول، رقم ١٠٩٩.

– نسخة كوبريلي بإسطنبول، رقم ١٢٥١.

– نســـخة مكتبة المتحف البريطانيّ بلندن، رقم ٢٤٩٤٨.

– نسـخة مكتبة المكتب الهندي بلندن، رقم ٣٨٦٨.

٣ – أمّا نسخ رواية توزون فمنها اثنتان:

– نســـخة المتحف البريطـانيّ بلنـدن، رقم ١٩٤٠٤.

– نسخة المكتبة السُلَيمانيّة بإسطنبول، رقم عمومي ٥٧٦٧.

وقد أجمعت هذه النسخ على "أبي نُوَاس".

ثانيًا – إذا نظرنا إلى طبعات الديوان فهي كثيرة إلّا أنّ أبرزها خمس:

– طبعة المستشرقين الألمان.

– طبعتا بيروت (دار صـــادر ودار الكتاب اللبناني).

– طبعة القاهرة ١٩٩٨.

وهذه الطبعات جميعًا لا تذكر إلّا "أبا نُوَاس".

ثالثًا – إذا رجعنا إلى المصــادر المختصّــة بأبي نواس وهي ثلاثة:

– أخبار أبي نواس لأبي الهفّان (وهو معاصر لأبي نواس).

– ســـرقات أبي نواس لمهلهل بن يموت بن الزرع.

– أخبار أبي نواس لابن منظور.

نلاحظ أنّها لم تذكر إلّا "أبا نُواس".

رابعًا – إنّ المصادر العامّة التي تناولت هذا الشاعر كثيرة، وأهمّها: ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، ٢/ ٦٨٠ – ٧٠٦؛ ابن المعتزّ، طبقات **الشـــعراء**، ١٩٢ – ٢١٧؛ الأصـــفهانيّ، **الأغاني**، ٢٠/ ٣ – ١٨؛ الـــمَرْزُبانيّ، **الموشّح**، ٢٣٨ – ٢٦١؛ ابن النديم، **الفهرست**، ١٩٥، ١٩٦؛ الخطيب البغداديّ، **تاريخ بغداد**، ٧/ ٤٤٩ – ٤٦٠؛ ابن عســاكر، **التهذيب**، ٤/ ٢٥٤ – ٢٧٩؛ ابن الأنباري، **نزهة الألِبّاء**، ٤٩ – ٥٣؛ ابن خلّكان، **وفيّات الأعوان**، ١/ ١٣٥؛ النويري، **نهاية الأرب**، ٤/ ٩٧ – ١٠٠؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ١٠/ ٢٢٧ – ٢٣٥؛

ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ٢/ ١٥٦؛ العبّاسـي، **معاهد التنصيص**، ١/ ٣٠ – ٣٦؛ ابن العماد، **شذرات الذهب**، ١/ ٣٤٥ – ٣٤٧؛ عبد القاهر البغداديّ، **خزانة الأدب**، ١/ ٣٤٦ – ٣٤٨؛ الموسويّ، **نزهة الجليس**، ١/ ٣٠٢. وهذه المصادر أجمعت على "أبي نُوَاس".

خامسًا – إنّ كنية الحسن بن هانئ الأولى هي أبو عليّ، وعندما انتسب إلى اليمن اتّخذ كنية من اسم أحد ملوك التبابعة وهو "ذو نُوَاس"، وقد أجمعت المصادر على لفظة "**نُوَاس**" دون سِواها، كما يتّضح من خلال المصادر الكثيرة التي ذكرها الزِرَكلي في معجم الأعلام (٣/ ٨).

سادسًا – إذا عدنا إلى المعاجم نجد في لسان العرب لفظة "نُوَاس" أو ما يقارب في مادة "نوس"، ولا وجود لـ"نَأَسَ"، وكذلك في أساس البلاغة للزمخشريّ، وفي محيط المحيط وسائر المعاجم.

سابعًا – إنّ المراجع الحديثة التي تكاد لا تحصى (و)التي تناولت أبا نواس في دراسات مستقلّة أو ضمن دراسات عامّة، كما في مؤلّفات بطرس البستاني وشوقي

ضيف وسواهما... كلّها تذكر "**أبا نُوَاس**". وقد أصدرت المكتبة مجموعة دراسات عن الشاعر قام بها اثنان وعشرون باحثًا مصـــريًّا، وقد أجمعوا على لفظة "**نُوَاس**". وكذلك هي الحال في مَعاجم الأعلام والمؤلّفين والموسوعات فكلّها يجمع على أنّه "**أبو نُوَاس**".

ثامنًا – إذا عدنا إلى مؤلّفات كبار العلماء من المستشرقين المحقّقين، لا نجد إلا "أبا نواس"، كما في:

- Carl Brokelmann, **Geschichte der Arabischen litteratur**, I, 74 – 76; Suppl. I, 114 – 118
- E. Wagner, Enc. De l'Islam, 2ème éd., I, 147, 149
- J. E. Bencheikh, Enc. De l'Islam, 2ème éd. IV, 1036, 1037

تاسعًا – نلاحظ في التراث العربي الميلَ إلى تخفيف الهمزة سواء وقعت في وسط الكلمة أمْ في نهايتها، فيُقال: ماية بدلًا من مِئة أو مائة، ويقال: بدلًا من يُؤاتي (يطاوع)، وسبا بدلًا من سَبَأ في قولهم "تشتّتوا أيدي سَبا"... وليس قصر الممدود (ضِياء، ضِيا) إلّا وجهًا من وجوه تخفيف الهمزة.

عاشــــرًا – لقد ذكر أبو نواس نفســــه في الديوان بلفظتي "أبي **نُوَاس**" و"**النُوَاسيّ**"، وكذلك وردَتا في مختلف مخطوطات الديوان ومطبوعاته."

الدكتور سليم قهوجي

نيسان ٢٠٠٥

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة – الفرع الثاني

هـذا أنموذج من التحقُّق الـذي نتكلّم عليـه، حيـث لم يتوقّف المحقِّق عند ما هو شــــائع، أو عند ما ذكره بعضــــهم، بل عاد إلى المصــــادر والمراجع، وإلى كلّ ما وجده يمكن أن يثبت حقيقة الاســـم المدروس، فـأثبت مـا وجـده في هـذا البحـث، من غير أن ينطلق من أفكار مســـبقة، أو من آراء ثابتة يحاول جاهدًا أن يدعمها، بل بحث بتجرّد لتكون نتيجة البحث هي الإثبات الدامغ من غير مُسبَقات.

المبحَث الثاني:
تحقيق المخطوطة

كيف يتمّ تحقيق المخطوطة؟

أوّل عمل لا بدّ من القيام به في التحقيق هو جمع النسـخ التي يمكن الحصول عليها من المخطوطة من المكتبات في مختلف البلاد، ثمّ نرتّبها بحسب تسلسل تواريخها، أي من الأقدم إلى الأحدث، وتحديد أيّها أقرب إلى نسخة المؤلّف أو نسخة تلميذه، وعلى أساسها تُنشَر. فإذا كان لدينا، على سبيل المثال، عدد من المخطوطات لديوان شاعر عباسـيّ، ولنقل إنّه ديوان الصـنوبريّ، المخطوطة الأولى لتلميذ له، والثانية لناسـخ أحدث منها بمئة سـنة، والثالثة لناسـخ آخر أحدث منها بمئة وخمسـين سـنة، والرابعة لناسـخ آخر أحدث من الأخيرة بخمسـين سـنة، نقول لو كنّا أمام هذه النسـخ المذكورة لرتّبناها بدءًا

بالنسخة الأقدم، أي بنسخة تلميذ الشاعر، تليها النسخة الأحدث وهكذا. وقارننا بينها، لندرس نسبة الشاعر التي في النسخ الأخرى الأحدث، أي إذا كان أحدهم قد نسبها إلى شاعر آخر، وتحقّقنا من الأمر لعلّ في نسبتها إلى صاحبها خطأ ما، فإذا تبيّن لنا أنّها صحيحة، وأنّ النسبة إلى شاعر غير الصنوبريّ لا تقوم على أساس فعليّ أهملناها، وذكرنا في مقدّمة التحقيق أنّ مَنْ نسبها إلى غير الصنوبريّ قد أخطأ لأسباب لا نلبث أن نعدّدها تباعًا.

ثمّ نقارن بين نصوص هذه المخطوطات، فنقسمها أقسامًا (عشائرَ)، ونقارن بين كلّ قسم، لنتحقّق من صواب النصّ الذي فيه، فلعلّ في بعض النسخ خروقًا، أو تلفًا، أو كلماتٍ ناقصةً، أو أبياتًا محرّفةً، أو خطأً في النقل، أو إغفالًا لبعض علامات الوقف، أو أيّ إخلاف آخر، ونشير في الهامش إلى الفارق بين كلّ هذه النسخ في كلّ مكان نجد فيه فارقًا، على أن تكون النسخة الأقدم هي الأصل الأساس لنا. فإذا وجدنا أنّ للنسخ التي بين أيدينا اثنتين ترجعان إلى أصل واحد، كأن يكون الناقل نقل المخطوطة مرّتين، أو أنّ ناقلًا آخر معه كان ينقلها هو أيضًا في آن، اكتفينا بواحدة منهما.

ننظر في النسخ التي تأتي من مكتبة مهمّة، فنأخذ بها ونركّز عليها اهتمامنا، ونقارنها بالنسخ الأخرى، وننظر في توثيقها، فقد

يذكر بعضهم أنّه نقلها عن فلان الذي نقلها بدوره عن عن فلان، أو أنّ فلانًا أملاها عليه إملاءً، ونقارن لنكتشف صحّة ما يقول، وأيًّا من النسخ التي بين يدينا أصدق، وأقرب إلى الواقع.

وقد لا تكون للمخطوط سوى نسخة واحدة، فيجب عندئذ الاقتصار عليها، والتثبّت ممّا فيها، وإن كانت كثيرة الأخطاء أو النواقص، ثمّ تُحَقَّق وتُنشَر. وإذا ظهرت نسخة أخرى للمخطوطة بعد هذا في مكان آخر، أعيد نشر الكتاب على أساس المخطوطة الجديدة، وهكذا.

وإذا كانت النسخة الأقدم كثيرة الأخطاء، فضّلنا عليها الأحدث إذا كانت أقلّ أخطاءً، واتّخذناها أصلًا، وقارننا القديمة بها، وصحّحنا ما يجب تصحيحه. فإذا وجدنا في النسخة الأقلّ أخطاء خطأ يتكرّر في الأصل، وهو مصحّح في نسخة أخرى من النسخ، صحّحناه بناءً عليها. ولا ينبغي أن نغترّ بالنسخة التي تحمل تمليكًا لمكتبة معروفة أو جامع، بل نتثبّت من محتوى النصّ بمقارنته بالنسخ الأخرى، وبالعودة إلى المصادر التي يمكن أن تثبت صحّتها أو خطأها.

ونلفت إلى أنّ بعض الكتب قد يُكتَب ويُنسَخ، ثمّ يضيف مؤلّفه عليه بعد وقت، وفي نسخة أخرى، بعضَ الإضافات، أو قد

يضـــيف عليها كلّما أملاه، فتختلف نســـخه باختلاف المُمْلِيّ عليه، وباختلاف تاريخ إملائها، وتكون بذلك النســـخة الأخيرة من حيث تاريخ الإملاء هي الأهم، وتقارن أقسامها الأخرى بالنسخ الأخرى.

وإذا أريـد جمع ديوان قـديم، لا بـدّ للمحقّق من التثبّـت من أبياته، لأنّ كثيرًا من النَحْل يمكن أن يدخل عليه، ولا سيّما إذا كانت نقَلَتُه موزّعة بين البصـريّين والكوفيّين. فالبصـريّون معروفون بتشـدّدهم الكبير في الرواية، في حين أنّ الكوفيّين معروفون بالتســـاهل، قياسًـــا على البصريّين[١].

وهنا نلفت إلى أنّ تحقيق الديوان يجب أن يأخذ بالروايات التي كانت تروى حول القصائد المثبَتَة فيه، وأن يتشدّد المحقِّق في إبعاد كلّ القصائد التي يمكن أن يكون فيها شكّ. ومن هذه القصائد المشكوك في صـــحّتها تلك التي رواها الأصـــفهانيّ في أغانيه، لأنّ ما جاء على

١ – يمثّل شوقي ضيف على ما نقول برواية يذكر فيها رواية ديوان زهير. يقول: "ونضرب مثالًا على هذا مثلًا ديوان زهير الذي رواه الشنتمريّ روايةً مسندَة إلى الأصمعيّ البصريّ في ثمانِ عشرة قصيدة ومقطوعة، وقد أضاف إلى رواية الأصمعيّ قصيدتين من رواية الكوفيّين شكّ الرواة المحقّقون في ثانيَتهما. وبجانب هذه الرواية رواية ثالثة لثعلب الكوفيّ، وهي تضيف عشرات القصائد والمقطوعات، ومن حين إلى حين تنصّ على أنّ هذه القصيدة أو تلك المقطوعة من رواية حمّاد أو ابن الكلبي المعروفين بكثرة الوضع على شعراء الجاهليّة." (شوقي ضيف، **البحث الأدبي – طبيعته، منهجه أصوله، مصادره**، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ص ١٨١)

لســان المغنّين كثيرًا ما يأتي محرَّفًا لكي يناســب الغناء، فينبغي التثبُّت منه قبل قبوله.

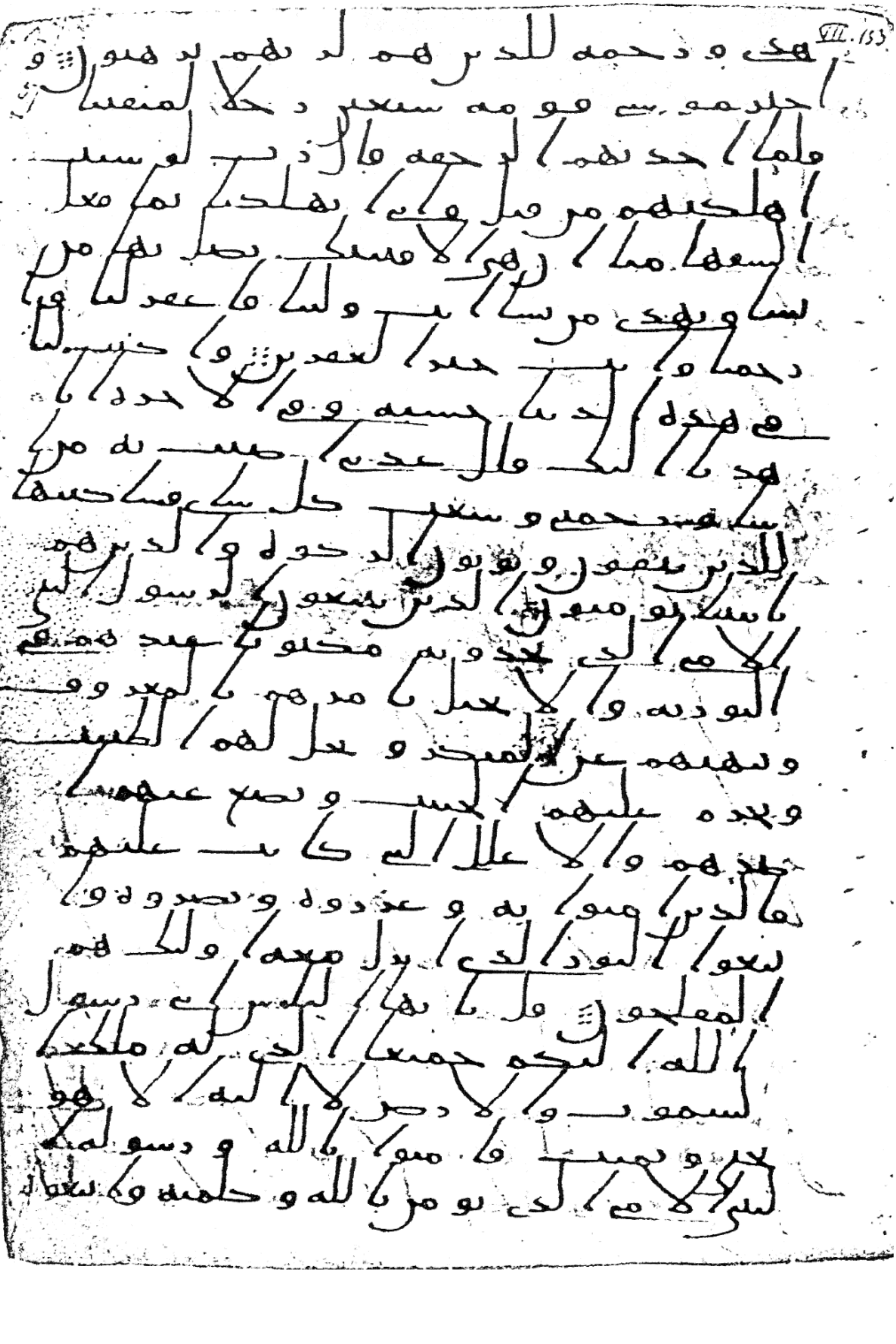
ومن أبرز صـــعوبات التحقيق خَرْمُ الأوراق، أي تَلَف بعض أقسام النصّ، فكثيرًا ما يعثَر على مخطوطة تَلفتْ فيها بعض الكلمات أو بعض الأقســام بسـبب قدمها. في هذه الحال لا بدّ من العودة إلى النسخ الأخرى لمعرفة ما تَلف فيها، ووضعه في النسخة المحقَّقَة.

وقد يَتلف العنوان نفســه، أو بعض العنوان، فنعود أيضًــا إلى النسخ الأخرى لنتثبّت منه، ونصحّحه.

ومن الصــعوبات التي تواجه المحقِّقَ أيضًــا ترتيب الأوراق، فقد يضـطرب هذا الترتيب في بعض النسخ، فيُلزِم هذا الرجوع إلى النسـخ الأخرى من أجل تصــويب الترتيب. وقد يســقط بعض الأوراق من بعض النســخ، فنتعرّف إلى ما ســقط من مقارنة النســخة الناقصــة بالنســخ الأخرى. ولكنّ المشــكلة إذا كانت ثمّة نواقص في المخطوطة (خروق أو صــفحات ناقصــة، أو صــفحات مضــطربة) ولا نجد إلّا نســخة واحدة لها، فعندئذٍ يمكن أن ننظر في كتب جاءت زمنيًّا بعد هذا الكتاب، وحملت الأوراق الناقصـــة نفســـها. أمّا خطأ ترتيب الصــفحات، فيلزم تصــويبه بمنطق المعاني التي وردت في المتن، مع أنّ هذا عمل عسير جدًّا.

ومن صعوبات تحقيق المخطوطة الخطّ. لأنّ بعض الأحرف قد تتشابه، كأحرف الباء والياء، والتاء والثاء، وسواها، ما يؤدّي إلى تصحيف، وبالتالي إلى ضياع المعنى أحيانًا. والأسوأ إذا وقعنا على مخطوطة قديمة لنصّ لا ينقط الأحرف (بعض نسخ القرآن الكريم القديمة، مثلًا). وصعوبة قراءة الخطوط، على أنواعها في المخطوطات أيضًا أمر لافت، فقراءة الخط الكوفيّ صعبة في بعض النسخ، وكذلك قراءة الخطّ المغربيّ التي كان نسّاخها يضعون نقطة تحت الفاء، لا فوقها، وعلى القاف نقطة واحدة لا نقطتين؛ كما يمكن أن تتشابه كتابة الراء والدال...

وفي ما يأتي، نثبت أنموذجًا لمخطوطة من مخطوطات المصحف القديمة، قبل أن يكون النسّاخ قد أعجموا الحروف (أي وضعوا النقاط على مواضعها فوق الأحرف أو تحتها)، وهي نصّ من "سورة النور" التي رقمها ٢٤ بين السور.



يشـــمل هذا النموذج الآيات ١٥٤ وما بعدها من ســـورة النور المذكورة. وتظهر فيه الحروف من غير نقط، على طريقة الكتابة العربيّة القديمة، وهي طريقة شبيهة إلى حدّ كبير بالكتابة السريانيّة.

(النص القرآني المثبَت في المخطوط هو الآتي، مع أرقام الآيات في آخر كلٍّ منها: ﴿...هدًى ورحمة للذين هم لربِّهم يَرهبون (١٥٤) واختار موسى قومه سبعين رجلًا لميقاتِنا فلمّا أخذتهم الرجفة قال رَبِّ لو شئتَ أهلكتهم من قبلُ وإيّايَ أتُهلكُنا بما فعل السفهاء مِنّا إنْ هي إلّا فتنتُك تُضِـلُّ بها مَن تشـاءُ أنتَ وليُّنا فاغفرْ لنا وارحمْنا وأنتَ خيرُ الغافرين (١٥٥) واكتب لنا في هذه الدنيا حسنةً وفي الآخرة إنّا هُدْنا إليكَ. قال عذابي أُصـيبُ به مَنْ أشـاءُ ورحمتي وسـعَتْ كلَّ شـيء فســأكتبُها للذين يتّقون ويأتونَ الزكاة والذين هم بآياتِنا يؤمنون (١٥٦) الذين يتّبعون الرســولَ النبيَّ الأميَّ الذين يجدون مكتوبًا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف ويَنهاهم عن المنكَر ويُحِلّ لهم الطيّبات ويحرّم عليهم الخبائثَ ويضـع عنهم إصْـرَهم والأغلالَ التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزّزوه ونصـروه واتّبعوا النورَ الذي أُنزِل معه أولئكَ هم المفلِحون (١٥٧) قل يا أيّها الناسُ إنّي رســولُ اللهِ إليكم جميعًا الذي له ملْكُ الســماواتِ والأرض لا إلهَ إلّا هو يُحيي

ويُميت فآمنوا باللهِ ورسوله النبيّ الأمّيِّ الذي يؤمن بالله وكلمته واتّبعوه... (١٥٨)﴾

المبحث الثالث:
مصطلحات التحقيق ومقدّمته

عندما ينجز المحقّق كتابًا، لا بدّ له من أن يضع مقدّمة قصيرة أو طويلة (بحسب الحاجة)، كما لا بدّ له من استعمال المصطلحات الخاصّة بالتحقيق.

أ – مقدّمة تحقيق المخطوطة أو المدخل/ المداخل: تُستَهَلّ مقدّمة المخطوطة بنبذة عن حياة المؤلّف وأعماله، ليتعرّف القارئ إليه. وقد يُفرَد لهذه النبذة مكانٌ مستقلّ تحت عنوانها، كأنْ تُعرَض ترجمة الشخص في صفحات مستقلّة عن صفحات المقدّمة الأخرى، ولكن يمكن أن تكون جزءًا منها، أو عنوانًا.

ثمّ يتحدّث المحقّق، في مقدّمته، عن النهج الذي اتّبعه المؤلِّف في كتابة المخطوطة، والمصادر التي اعتمد عليها في عصره، ويذكر ما

يضـيفه المؤلّف المحقَّق إلى الأبحاث التي عرفها عصـره، والتي يمكن أن يضيفها إلى ما بين أيدينا.

ويصـف المحقّق النسـخة التي اعتمد عليها في تحقيقه بدقّة: خطّها، وطريقة كتابتها، وجودتها، ووضـوحها أو عدمه، وعدد أوراقها أو المسـاحة التي استغرقتها الكتابة (خصـوصًـا إذا كانت المخطوطة ملفوفة لا مكتوبة بالصـفحات، لأنّ بعض المخطوطات تُكتَب على ملفوفات من الأوراق القديمة)، ونوع الحبر المستَعمَل في الكتابة ولونه، والمكان الذي توجد فيه (اسم المكتبة والبلد، أو صـاحب المخطوط). وقد يذكر إذا كان عليها إشارة تمليك أو تعليقات أحدهم.

كما لا بدّ من أن يذكر المحقّق الطريقة التي اعتمدها في تحقيقه، وعدد النسـخ المخطوطة التي عاد إليها لإتمام عمله ومقارناته، ويضـع لها أرقامًا أو يجعلها على أحرف ألفبائيّة.

ولا بدّ من أن يذكر المصـاعب التي اعترضـت لعمله (قِدَم المخطوط، الخروق، الأخطاء في ترتيب الصـفحات، أخطاء النقل أو النسبة في بعض النسخ، طبيعة الخطّ، إلخ...)

وعلى المحقِّق أن يشير إلى المصطلحات التي اعتمدها في تحقيقه، وهذا ما سنتكلم عليه بعد قليل.

ب – التقيّد بالنقط والتقسيم: لا بدّ للمحقّق من أن يتقيد بالتقسيمات التي وضعها المؤلّف لكتابه، حفاظًا على الأمانة، فلا يجوز أن يضيف المحقّق عناوينَ إليها إلّا للضرورة القصوى، وفي حالات ملحّة جدًّا.

كذلك لا بدّ له من وضع علامات الوقف التي كانوا قلّما يضعونها في المخطوط، أو يشيرون إليها إشارة. فقد أشار القدماء، مثلاً إلى النقطة بالحرف ه، من غير وضع أيّ شيء في داخل تجويفها، فإذا وضعوا في التجويف نقطة ⊙ كان المقصود شيئًا آخر: أنّ النسخة التي بين أيدينا مقروءة.

ولا يكتفي المحقّق بوضع النقاط، بل يضع أيضًا الفواصل، وعلامات التوضيح (:) أي النقطتين، والعوارض (–)، وعلامة الحذف (...)، والاستفهام، وغير هذا من النقط الضروريّ في الكتابة.

ج – مصطلحات التحقيق: ليس جديدًا استعمال المصطلحات في التحقيق، فقد سبق أن استعملها بعضهم قديمًا عن تحقيقه النصوص. ويبقى أنّ استعمال المصطلحات ضروريّ. وفي ما يلي نذكر أبرز المصطلحات:

– الهلالان المشجّران ﴿ ﴾، ويستعملان عادة في ذكر الآيات القرآنيّة.

– الأقواس المعقوفة [ ]، وذلك إذا أكمل المحقّق كلامًا ناقصًا، أو أضاف إلى النصّ الذي بين يديه إضافة ما، بسبب ما حُذِف منه أو طُمِسَ، أو أغفلَ الناسخ ذكرَه، فاستكمله المحقِّق من نسخة أخرى، أو من بعض المصادر.

– الأقواس المعقوفة التي بينها نقاط [...] للدلالة على كلام ناقص في المخطوطة ولا سبيل إلى معرفته.

– القوسان ذوا الزوايا الحادّة < > للكلام الناقص الذي يضيفه المحقِّق تخمينًا.

– القوسان المربّعان [[ ]] لما يُفترَض أن يكون محذوفًا من كلمات.

– القوسان المموَّجان { } للحروف التي يُفترَض أن تحذف لتستقيم القراءة وسياق الكلام.

– علامة + في أوّل الكلام المضطرب وفي آخره، إذا كان لا مجال لإصلاحه، وذلك إشارة إلى أن المحقّق لم يتمكّن من فهم الكلام، ولا يستطيع أن يصلحه بالنسخ الأخرى.

د – هوامش تحقيق المخطوطة: يستعمل الهامش أو الحاشية في الكتاب المحقَّق على النحو الذي يستعمل فيه في الابحاث الأدبيّة، ولكن لأغراض أخرى.

فالمحقِّق يضـع في الهامش الإشـارات التي يريدها كلّها، كما لو أنّه يريد أن يشـير إلى مقابلة بين قراءة وأخرى، أو إلى ملاحظة ما يلفت إليها، أو إلى بياض في نصّ من النصوص تُرِكَ لسبب معروف أو مجهول، يشـير إلى هذا البياض حكمًا في الهامش. وربّما أراد شـرح بعض الألفاظ الغريبة أيضًا، وما إلى ذلك.

ه – تمييز بعض الفوارق أو الأمور في المخطوط: على المحقِّق أن يميّز العناوين بحروف نافرة، وبخطّ كبير، قياسًـا على خطّ النص في الكتاب المحقَّق. ويكون حرف المتن أكبر من حرف الحاشية.

وعلى المحقِّق ضبط الآيات القرآنيّة، والأحاديث النبويّة، وأبيات الشعر، وكلّ لفظ غريب يمكن أن يلتبس على القارئ.

و – أرقام الأصول: على المحقِّق أن يضع رقم الأصل في تحقيقه، وأن يرقِّمَ أوراق المخطوط. وعادة يتمّ الترقيم بوضـع رقم الصـفحة في رأسـها أو في أسـفلها مرفَقًا بالحرف "و"، إذا كان وجه الورقة، ومرفقًا بالحرف "ظ" إذا كان ضـهر الورقة، فيُكتَب، مثلًا، على الصـفحة ٢٢و، أو ٢٣ظ. هذا إذا كانت الورقة أصـليّة. أمّا إذا كانت الورقة صـورة للأصـل فيوضـع على وجه الورقة حرف "ب" بدلًا من "و" وعلى ظهرهـا حرف "أ" بـدلًا من "و"، فيكتَـب، مثلًا: ٢٢أ، أو: ٢٣ب. وربّما وضعت مكان الألف نجمة: *.

فإذا كانت الأوراق مضطربة في المخطوط ظهر هذا الاضطراب في الترقيم المعتمَد، فجاءت أوراق قبل أوراق أخرى. وقد يكون الكتاب المحَقَّق من عدّة أجزاء، ويكون الخلط بين أوراق من أجزاء مختلفة. في هذه الحال نضع الترقيم الذي أشرنا إليه، مع خطّ تحت الرقم وتحت الخطّ رقم المجلد، مثلًا: إذا كانت الورقة ٢٢و من المجلّد الأوّل، تليها الورقة ٩٠و من المجلّد الثاني، رقّمنا الصفحتين على النحو الآتي: ٢٢و، ٩٠و.

١ ٢

ز – التراجم والأشعار وترقيمها: إذا أراد المحقّق أن يضع ترجمات للأعلام المذكورين في متن المخطوطة، فمن الأفضل أن يرقِّم كلّ علم منهم، ويضع ترجمته في الهامش. وكذلك بالنسبة إلى الأبيات الشعريّة، وخصوصًا إذا كان الكتاب لغويًّا، ويريد المحقّق أن يُعْرب الأبيات، أو يشرحها؛ أو إذا كان الكتاب غير لغويّ، ويريد المحقّق أن يشرح الأبيات والألفاظ.

ح – فهارس التحقيق: في نهاية التحقيق لا بدّ للمحقِّق من وضع فهارس عامّة لما يحقِّق عند نشره، فلا تُترَك المخطوطة من غير فهرسات: فهرس أعلام، وفهرس أشعار، وفهرس آيات، وما إلى ذلك ممّا لا بدّ منه.

وترتيب هذه الفهارس يكون كما جاء سابقًا، وليس فيه شيء مختلف عنه.

أنموذج من مقدّمة تحقيق مخطوطة:

من تحقيق مخطوطة كتاب "مسـائل خلافيّة في النحو" لابي البقّاء العكبريّ[1]، نذكره مع هوامشه كما جاءت تمامًا:

يبدأ المحقّق بعرض صـورة الصـفحة الأولى من المخطوطة، ثمّ صورة الصفحة قبل الأخيرة، ثمّ صورة الصفحة الأخيرة. ويبدأ كلامه على عمله بعنوان كبير هو: أبو البقاء العكبريّ، بالأحرف الكبيرة.

١ – حياته وأخباره

٢ – مؤلّفاته

٣ – العوامل المؤثرة فيه

ثمّ ينتقل إلى هذا القسـم من المقدّمة، وهو ما يهمّنا هنا لأنّه يتعلق بتحقيق الكتاب.

---

١ – العكبري، **مسائل خلافية في النحو**، بيروت: دار الشرق العربي، ط١، ١٩٩٢ (تحقيق: محمد خير الحلواني)

" الكتاب

نسبة الكتاب[١]

عنوان الكتاب "مسائل خلافيّة في النحو" كما جاء في الورقة الأولى منه، إلّا أنّه يذكر في كتب التراجم بعناوين أخرى، فالصـفديّ يذكر اسمين لكتابين، الأوّل: تعليق في الخلاف، والثاني: مسـائل الخلاف في النحو. أمّا حاجي خليفـة فلا يـذكر إلّا "التعليقـة في الخلاف". ويـذكر السـيوطيّ كتابًا لأبي البقاء، يسـمّيه "التبيين في مسـائل الخلاف بين الكوفيّين والبصـريّين"، ويقرن إلى كتـاب الإنصـاف لأبي البركات الأنباريّ،[٢] وفي مكان آخر، يشـير إلى كتابين يسـميهما "التعليقين،" لأبي البقاء أيضًا[٣].

وتسـمية الكتاب بالتعليقة ليس غريبًا، لأنّ هذا العنوان المختصر كان يطلق على كتب الشروح والحواشي،

---

١ – سها المحقّق أن يضع قبل عبارة "نسبة الكتاب" الرقم (١) لذلك نبّهنا إلى هذا، ولعله خطأ في الطباعة.

٢ – الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٠

٣ – نفسه ٢/ ٢٥

وكثيرًا ما يترك العنوان الأصليّ للشرح، ويطلق عليه اسم (تعليقة)؛ من ذلك بهاء الدين بن النحاس في شرحه "المقرّب" لابن عصفور.[١] وكثيرًا ما كان يُطلق أيضًا على كتب الخلاف في النحو أو الفقه، وهذا ظاهر فيما أشرنا إليه من قبل في تسمية الكتابين؛ وظاهر كذلك في قول حاجي خليفة، في معرض حديثه عن كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" للشيخ أبي الفرج بن علي الجوزيّ الحنبليّ المتوفي سنة ٥٩١ للهجرة، قال: "ذكر أنّه لم ير تعليقة في الخلاف عبر تعليقة القاضي أبي يعلى".[٢]

والتبيين أو التعليقة غير هذا الكتاب الذي ننشره، ولذلك دليلان حسيّان، الأوّل: أنّ "التبيين" كان مقصورًا على عرض المسائل التي اختلف فيها البصريّون والكوفيّون، وتناول هذا الكتاب المسائل الخلافيّة بين النحاة كافّة، وإن كان أحيانًا يعرض للمسائل الخلافيّة بين المذهبين خاصّة. والثاني: أنّ السيوطي ينقل من "التبيين" مسائل كثيرة، ليست من موادّ هذا الكتاب، من ذلك نصب المضارع

١ – نقل منه السيوطي كثيرًا في الأشباه والنظائر.

٢ – كشف الظنون ١/ ١٨٢

بعد لام الجحود[١]، وأصول (ذا)[٢]، وحركات الإعراب[٣]، وإجراء الصفة على غير من هي له[٤]، ومسائل أخرى كثيرة[٥].

إلّا أنّ الأمر لا يسلم لنا بهذه السهول؛، فالسيوطيّ ينقل في مواضع أخرى من كتابنا هذا وينسب ما ينقله إلى كتاب التبيين[٦]. ويزيد الأمر بلّة أنّ السيوطيّ ينقل نصًّا من المسألة السابعة، ولا يعزوه هذه المرة إلى "التبيين"، بل إلى كتاب "اللباب في علل البناء والإعراب"[٧].

ولا يبعد أن يكون العكبريّ نقل نصوصًا من أحد كتابيه، وأثبتها في الآخر، ويرجع هذا إلى أنّ ما ينقله السيوطيّ إنّما هو خلاف دار بين نحاة الكوفة والبصرة،

---

١ – الأشباه والنظائر ٢/ ١٦٣

٢ – نفسه ١/ ١٩

٣ – نفسه ١/ ١٧٧

٤ – نفسه ١/ ٢٣٣

٥ – انظر: ١/ ٦٤، ١٤٣، ١٥٢، ٢٣٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ٢٦١، ٢٧٦، ٣٢٥، و٢/ ٥٨، ٦٠، ٧٧، ١٦٠.

٦ – نفسه ١/ ٢٢

٧ – نفسه ١/ ٣٠٠

كما لا يبعد أن يثبت نصًّا من كتاب "اللباب" في مسائله الخلافيّة هذه، ما دام الموضـــوع واحدًا، غير أنّني لا أبرّئ السـيوطيّ من الوقوع في خطإ النقل والنسـبة، لأنّ له من هذه أشـياء، وربّما أقحم النسـاخ – على مرّ العصـور – تلك المســائل القليلة التي نجدها هنا بين نحاة المذهبين ولكنّ هذا غير مؤكّد بأدلة مقنعة.

٢ – قيمة الكتاب:

لم يكن أبو البقاء أوّل من خاض في هذا الموضــوع فقد ســبقه إليه كثيرون، إذ كتب ثعلب كتابًا باســم: "اختلاف النحويين"[١]؛ وكتــب الرمّــانيّ "الخلاف بين النحويّين"[٢]، وكذلك فعل ابن فارس[٣]. وكتب عبد المنعم بن محمد الغرناطيّ (٥٩٧) كتابًا عنوانه "مســائل الخلاف في النحو"؛ كما كتب مثله معاصـــر أبي البقّاء وهو جمال الدين حسين بن إياس[٤].

١ – كشف الظنون ١/ ٣٣

٢ – أنباه الرواة ٢/ ٢٥٩

٣ – كشف الظنون ١/ ٣٣

٤ – نفسه ٢/ ١٦٦٩ (هكذا ورد رقم الصفحة في النص الأصلي، ومن الواضح أنّه خطأ طباعي، ولعل المصقود ص ١٦٦، أو ١٦٩).

إلى جانب كتب خاصّـــة تتناول الخلاف بين اثنين من النحـاة، على غرار الكتـاب الـذي كتبـه الرمـانيّ في الخلاف بين ســـيبويـه والمبرّد[1]، أو تتنـاول الخلاف بين الكوفيّين والبصـــريّين، ككتـاب "الإرشـــاد في النحو" لدرستويه[2]، و"ما اختلف فيه البصريّون" لابن كيسان[3]، و"المقنع في الخلاف" لأبي جعفر النحاس[4]، و"الإنصاف" لأبي البركات الأنباري.

إلى جـانـب الكتـب المطوّلـة التي تنـاولـت الخلاف ضـــمن الأبحاث النحوية، ولعلّها لا تختلف في قيمتها عمّا ذكرناه من كتب خاصّة في الخلاف، وأهمّها كتاب السيرافي الذي شرح فيه كتاب سيبويه[5]، و"الإيضاح" – وهو غير مطول – ألّفه الزجاجيّ في علل النحو، و"شـــرح اللمع

---

١ – انباه الرواة ٢/ ٢٩٥

٢ – نفسه ١/ ١١٣

٣ – نفسه ٢/ ٥٩

٤ – نفسه ١/ ١٠١

٥ – منه نسخة مخطوطة في دار الكتب ١٣٧ نحو.

لابن جني" بشرح ابن الدهمان[١]، و"أمالي ابن الشجريّ" المشهورة.

كما أنّ الكتب التي تناولت القرآن الكريم وشرح الشعر بالإعراب امتلأت بعرض آراء الخلاف النحويّ، سواء بين النحاة المصريّين، وبين النحاة عامّة، ككتاب الزجاج[٢]، وأبي جعفر النحاس في "إعراب القرآن"[٣]، وشرحه للمعلقات[٤]، و"مشكل إعراب القرآن" لمكيّ بن طالب القيروانيّ[٥].

ولا شكّ أنّ أبا البقاء قرأ معظم هذه الآثار، وأفاد منها في مؤلّفاته المطولة والمختصرة، فقد أكثر في كتابه: "ما مَنّ به الرحمن"، من ذكر أجوجه الخلاف، وأشار في شرحه لقصيدة الشنفرى اللاميّة إلى بعض هذه الأوجه، ثمّ أفرد لذلك كتابين كما قلنا، إلا أنّه انطلق في كتابه هذا

---

١ – منه نسخة مصورة في دائرة اللغة العربية ببغداد.

٢ – منه نسخة في دار الكتب ١١١.

٣ – منه نسخة في الفاتح ٨٨ ونسخ في دار الكتب المصرية.

٤ – منه نسخة ناقصة في مكتبة الأوقاف العثمانية ٨٥٨ حلب.

٥ – منه نسخة كاملة أمّ في المكتبة الأحمدية (٧٩) حلب.

إلى الخلاف الأعمّ، ولم يقتصر على الخلاف بين أصحاب المذهبين الكوفيّ والبصريّ.

ولكتاب أبي البقّاء قيمة تذكر بين هذه الآثار، فقد وقف فيه موقف الحاكم العادل الذي يعتدّ بما أوتيه من فطنة وسداد الرأي، فهو يستعمل أساليب المناطِقَة في محاكمته الخلافيّين، ويبدي سيادته خلال المناقشة، يخطّئ هذا، ويصحّح رأي ذاك. وفي النهاية يصل بالقارئ إلى نتائج مقنعة، على حين تركها بعض أسلافه معلّقة دون أن يبتّوا فيها.

فالزمخشريّ، مثلًا، يبحث في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، أمعرَبٌ هو أم مبني، ويتهيّب المسألة في بادئ الأمر، فلا يقدّم رأيًا فيها[1]، ثمّ يعود إليها في موضع آخر ويذهب إلى البناء[2]، مثل هذا التردّد لا نجده عند العكبريّ، فهو يناقش الآراء الثلاثة التي قدّمها الأسلاف ثمّ يثبت رايه.

---

١ – انظر أعجب العجب ١٢ – ١٣.

٢ – نفسه ٥٩.

وحين نوازن بينه وبين الزجاجيّ، أو بينه وبين أبي البركات، نجده في بعض المسائل يزيد عليهما في حججه، على اختصار في العرض ألزم به نفسه، وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في هوامش التحقيق.

والكتاب في قيمته الخاصّة، مثله في القيمة العامّة، فإذا كانت له هذه المنزلة بين كتب الخلاف، فمنزلته بين كتب أبي البقّاء نفسه تكاد تفوق مثيلتها. فهو فيه ذو أصالة واضحة، لا يكتفي بالنقل، ولا يقنع بالتلخيص، فكثيرًا ما تتّحد المسألتان عنده وعند الزجاجيّ في الإيضاح، ومع ذلك لا تجده يأخذ عنه، ولا يسلك سبيله في المناقشة، ولا في العرض، وتراه يقدّم أدلّة جديدة فاتت الزجاجيّ، وهذا واضح في مسائل "حدّ الاسم"، و"حدّ الفعل"، و"علّة وجود التنوين"، وغيرها؛ على حين تراه في "شرح لاميّة العرب" عالة على الزمخشري، ينقل أفكاره، ويستعين بألفاظه.

وإذا كنّا لا نستطيع أن نمضي في هذا الاستنتاج لعدم وجود كتب كثيرة له بين أيدينا، فإنّنا نستطيع أن نقول في كثير من الاطمئنان: إنّه من الكتب التي تدلّ

على أصالة أبي البقاء، وتشير إلى منزلته النحويّة في تاريخ نحونا العربي.

٣ – مصادر الكتاب:

والبحث في مصادر أبي البقّاء يضع بين أيدينا سِعة اطّلاعه، وعمق تبحّره في علم النحو، وإن كان يدلّ في بعض المواضع على اضطراب في النقل، وعدم تثبّت النصّ المنقول.

وقد ذكر بعض الذين نقل عنهم، وهم: سيبويه، وابن السراج، الأخفش، وقُطرب، والرمانيّ، وعبد القاهر الجرجانيّ، إلا أنّ الكتاب –كما قال في المقدّمة – أملاه إملاءً، وهذا هو سرّ الاضطراب الذي نجده أحيانًا في النصّ المنقول، من ذلك أنّه أثبت لابن السراج حدًّا للاسم هو: كلّ لفظ دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصّل[١]. "وقد همّ في ذلك، لأن الزجاجيّ قد نقله في "الإيضاح" على هذه الصورة "الاسم ما دلّ على معنى، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص"[٢]، ونقله ابن

١ – انظر المسألة ٢.

٢ – الإيضاح ٥٠.

يعيش كما يلي: "الاسم ما دل على معنى مفرد"[١]. ويبدو أنّ التعريف الذي أثبته العكبريّ، ونسبه إلى ابن السراج، هو للسيرافيّ، أثبته في شرحه لكتاب سيبويه[٢]، كما أورده ابن يعيش في "شرح المفصل"[٣]، وأورده ابن الشجريّ حدًّا قريبًا منه معنى ولفظًا، وعزاه إلى بعض المتأخّرين[٤].

ونراه أحيانًا يسقط كلمة أو أكثر من الحدّ أو النص المنقول، وقد يقدّم ويؤخّر فيه، كما فعل فيما نقله عن سيبويه في (الفعل)، إذ ينقله في المسألة الخامسة على هذا الشكل: "وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيَتْ لِما مضى، ولما يكون هو كائن لم ينقطع." فقد سقطت عبارة: (ولم يقع) بعد: (ولما يكون)[٥]، وفي المسألة السادسة ينقله كما يلي: "أمّا الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما

١ – شرح المفصل ١/ ٢٢.

٢ – أنظر هامش الإيضاح ٤٩.

٣ – شرح المفصل ١/ ٢٢.

٤ – انظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٣.

٥ – أنظر سيبويه ١/ ٢.

هو كائن لم ينقطع، ولما سيكون". فقد قدّم وأخّر وتصرّف ببعض الألفاظ، كما هو واضح.

على أنّنا لا نستطيع أن نجزم أنّ هذا الاضطراب – على يسره – كان من المُمْلِيّ نفسه؛ فقد يكون الناسخ هو الذي أخلّ بالكتابة؛ وذلك بيّن فيما نقله عن الرمانيّ في المسألة السادسة من حدّ الاشتقاق، جاء في المخطوطة: "الاشتقاق فرع من أصل يدور في تصاريفه الأصل." أمّا التعريف الذي في كتاب الرماني (الحدود)[1]، (الاشتقاق اقتطاع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل.) فقد أسقط كلمتين من الحدّ، ولا يعقل أن يكون أبو البقاء قد أسقطهما، وأملى التعريف على هذه الصورة.

ولم يكن العكبريّ يذكر دومًا المصادر التي ينقل عنها؛ فكثيرًا ما يكتفي بعبارات عامّة "كالجمهور"، وشرذمة من النحويّين، وبعضهم، وقوم، وآخرون، والكوفيّون، والبصريّون" وهذا هو الغالب على نُقولِه،

---

[1] – انظر صفحة ٣٩ من كتاب رسائل في النحو واللغة.

ولهذا تصـــعب معرفة أمانته في النقل والتثبّت من حفظه للنصوص التي ينقلها خلال أملائه.

وعلى عـادة النحويّين والبلاغيّين القـدمـاء، ينقـل أحيانًا نصوصًا بألفاظها، ولا يسير إلى مصدره البتة، ولا يذكر اســـم صـــاحب النصّ، من ذلك أنّه ينقل عبارة الزمخشــريّ في (اسميّةِ كَيف)، وهي قوله: "والصـــحيح أنّها اسم لأنّها يبدل منها الاسم، فتقول: كيف زيد أصحيحٌ أم مريض."[١] ويقول العكبريّ في المســـألة الثالثة: "والثالث أنّك تبدل منها الاســـم كقولك: كيف زيد أصـــحيح أم مريض". وهكذا لا يكتفي بنقـل الفكرة – وهي معروفة عند النحاة كافّة – بل يأخذ المثل الذي ساقه الزمخشــريّ نفسه.

وأحيانًا يأخذ الفكرة ويضـيف إليها شـيئًا، كما في أخذه قول الزمخشـــريّ في (كيف): "ولا جائز أن تكون فعلًا لأنّ الفعل لا يلي الفعل من غير فصـــل، وهذه تليه، فتعيّن أن تكون اسمًا"[٢]، فيقول في المســـألة نفســـها:

١ – أعجب العجب ٢٧.

٢ – نفسه ٢٧.

"والثاني أنّ الفعل يليها بلا فصل، كقولك: كيف صنعت؟ ولا يكون ذلك في الأفعال إلّا أن يكون في الفعل ضــمير كقولك: أقبل يسرع، أب أقبل زيد أو رجل".

وعلى هذا الشــكل يأخذ عن الزمخشــريّ في كون بعض الكلمات لا معربة ولا مبنيّة[١]، وعن سيبويه[٢]،وعن غيرهما من نحاة العربيّة؛ وغالبًا ما تكون مصـــادر الرجل كتب النحو القديمة بلا تعيين، فبعض الآراء التي يعرضــها مســتفيضــة في كتب المتقدّمين، لا يكاد يعرف مصــدرها الأوّل، كالكلام على اشــتقاق الاســم، وما يدور فيه من جدل، فقد زعم الزجّاج أنّه أوّل من تكلّم على اشتقاقه[٣]، إلّا أنّ البحث فيه، وتفريغ الأدلة والحجج، أصبح مشـاعًا بين النحـاة، فلم تخلُ منه كتب الرمـانيّ[٤]، وابن جنيّ[٥]،

---

١ – نفسه ١٢ – ١٣، و٥٩.

٢ – انظر الكتاب ١/ ٥، ٦ و٢/ ٦٦.

٣ – انظر رسالة الملائكة ١٣٣.

٤ – أنظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٦٨.

٥ – انظر تفسير أرجوزة أبي نواس ١٨٤ والتصريف الملوكي ٤١.

وابن الشجريّ[١]، وابن سيده[٢]، والمعرّيّ[٣]، وأبي البركات الأنباريّ[٤]، ومن هنا جاء أبو البقاء فرأى هذا الركام من الآراء والآثار فأفاد منه، ولكنه لم يكن إمَّعَة في العرض، بل مزج ما أخذه بما لديه من استعداد فكريّ في الجدل والحجاج.

٤ – منهجه فيه ومذهبه:

لم أقف على إشارة في المخطوطة ولا سيّما في غيرها من آثار أبي البقّاء تدلّ على زمن تأليفه هذا الكتاب، إلّا أنّ ما فيه من آراء ونُقول ومناقشات يشير إلى أنّه أملاه زمن نضجه. فهو فيه مثقّف ثقافة غنيّة لا تقف حدودها عند النحو، بل تمتدّ إلى ما وراءه من علوم أخرى كالفقه والمنطق والفلسفة، وقد أفاد من هذه الثقافة الواسعة في معالجة المسائل وعرض الأفكار المتعدّدة.

---

١ – أنظر أماليه ٢/ ٦٥ وما بعدها.

٢ – انظر المخصّص ١٧/ ١٣٤.

٣ – انظر رسالة الملائكة ١٢٧ وما بعدها.

٤ – انظر الإنصاف. المسألة ١.

وأوّل ما يلاحظ في المنهج الذي اتّبعه، ذلك التنسيق الواضح في العرض، فهو لا يصطنع صنيع الزجاجيّ في كتاب (الإيضاح) يثبت النقل، ثم يردّ عليه، ويعود من جديد ليثبت نقلًا آخر ويردّ عليه، بل يجمع الآراء كلّها في مكان واحد يعزوها إلى أصحابها تارةً، ويهمل العَزْوَ تارةً أخرى، ثمّ يردّ عليها واحدًا واحدًا، منتقدًا مسائله من الفوضى والاضطراب.

ويتّضح هذا التنسيق خلال عمليّة الردّ، فهو يفرّع مناقشته تفريعات جزئيّة، ويتناول هذه الجزئيّات واحدة إثر واحدة، ويظلّ يناقشها بهدوء واتّزان، إلى أن يخرج بالرأي الذي ذكره في رأس المسألة.

والكتاب كلّه يقوم على العلّة، ومناقشة علل الآخرين، فهو يشبه في هذا كتاب "الإيضاح" للزجاجيّ، و"أسرار العربيّة" لأبي البركات الأنباريّ، فهو أشبه ما يكون بفلسفة النحو، والبحث في أعماق الظواهر اللغويّة، إلا أنّ طبيعة العلّة، عند أبي البقّاء، تختلف عمّا نعرف عند أبي عليّ الفارسيّ – على الرغم من تأثّره به – وتختلف عن علل الرمانيّ وابن جنيّ، فهي تخلو من

شطحات الفلاسفة، وتستقري روح العربيّة، فهي قريبة من العلل التي نجدها عند الخليل وتلميذه سيبويه.

وكثيرًا ما تقوده هذه المسألة إلى اصطناع أسلوب الجدل والحوار، على غرار ما نعرف عند ابن جنيّ في "الخصائص"، فهو يتخيّل الملْزِمين له، ثمّ يرد على إلزاماتهم، ويُلزِمهم إلزامات أخرى، ويستعمل في مثل هذا قوله: "فإن قيل..." ويورد الاعتراض، ثمّ يكرّ عليه بقوله: "قيل، أو فالجواب". وهي طريقة ملأ بها ابن جنيّ كتابه "الخصائص"، وقبله وبعده استعملها النحاة جميعًا.

وعلى الرغم من هذا كلّه، جاء أسلوب العكبريّ واضحًا بيّنًا، ليس فيه غموض النحاة المتفلسفين؛ وجاءت مسائله مفهومة في عرضها وأفكارها، تشبه، إلى حدّ بعيد، مسائل أبي البركات في كتابه "الإنصاف".

٥ – مخطوطة الكتاب والتحقيق:

يبدو أنّ مكتبات العالم – ما عدا دار الكتب المصريّة – تخلو من مخطوطة لهذا الكتاب، فهي المخطوطة الوحيدة التي أشار إليها بروكلمان في ترجمة أبي البقّاء[١].

---

١ – انظر النسخة الألمانيّة (عبد الله بن الحسين).

وتحتويها دار الكتب تحت رقم ٢٨ نحو/ ش، ضمن مجموعة تضمّ فيما تضمّ كتاب المحاجاة بالمسائل النحويّة للزمخشريّ، تقع في ثماني عشرة لوحة، كلّ لوحة تحتوي صفحتين، وفي كلّ صفحة سبعة عشر سطرًا.

والخطّ قديم، ومن الصعب تحديد زمانه، ومعرفة ترجمة كاتبه يوسف بن يوسف بن محمد بن خضر بن يعقوب بن خضر الشافعيّ، كما جاء في اللوحة الأخيرة من المخطوطة.

والعمل في مخطوطة واحدة ليس سهلًا، لأنّ صيانة النصّ من التحريف والتصحيف تتطلّب مراجع كثيرة، ولم يكن أبو البقاء يعتمد أصلًا معيّنًا، كما قلنا في بحث مصادر الكتاب، ولو كان قد فعل ذلك، لقابلنا بها كلامه، وأخذنا منها ما رأيناه الصواب.

ولهذا كنّا نجتهد في بعض الأحيان، فنرجّح تارة، ونظنّ أخرى، وندع الأمر معلّقًا ثالثة؛ وحين كنّا نعثر ببعض النُقول منه، كالذي رأيناه في "الأشباه والنظائر" للسيوطيّ، نقابله به، فنثبت في الأصل ما نراه ضروريًّا لاستقامة النص، أو نشير في الهامش إلى عبارة السيوطيّ

إذا كان النص مســتقيمًا، أو له وجهًا (كذا) ما يســتقيم به، كما كنّا نقابل بينه وبين نُقوله، إذا كان ما ينقله مطبوعًا، كالذي فعلناه في حدّ ســيبويه للأفعال، وحدّ الرمّانيّ للاشتقاق، هذا إلى جانب تخريج الأبيات والآيات وهي قليلة جدًّا.

والله من وراء القصد.

المحقّق."

هذا الأنموذج يوضـــح ما كنّا نتكلم عليه من ضـــرورة التقديم للتحقيق؛ فهو يناقش النصّ المحقَّق، ويشـــير إلى طريقة صـــاحبه في عرض المسـائل، وإلى الصـعوبات التي تعترض للمحقِّق في أثناء عمله، وما إلى ذلك من أمور أخرى تكلّمنا عليها.

فهرس المحتويات

التثبّت ممّا بين يدينا من المصادر أمر أساسيّ. ومن المفيد جدًّا أن يقوم المحقِّق، زيادةً في التثبُّت، بمقارنة أكثر من نسخة من المخطوطة التي يحقّقها ببعضها، ليكتشف الأخطاء التي يمكن أن تكون فيها، إذا كانت فيها أخطاء، لأنّ الناسخ قد يقع في خطإٍ خلال نسخه. أمّا إذا كانت المخطوطة بخطّ صاحبها نفسه فعندئذٍ نعرف أنّها صحيحة. أمّا نسخ تلاميذه فغالبًا ما تكون صحيحة أيضًا، في حين أن نسخ الورّاقين هي التي يمكن أن تقع الأخطاء المهمّة بين سطورها، فيلزم التثبّت من صحّة ما فيها.

